DECEMBER

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

افغانستان

شهادة على التعذيب

تعتقد منظمة العفو الدولية أن السجناء السياسيين في أفغانستان يجري تعذيبهم بطريقة منتظمة من قبل عملاء أجهزة مخابرات الدولة.

وهناك معلومات ثابتة عن اشتراك أعوان سوفيات في هذه العمليات بوجودهم أثناء الاستجوابات تقع تحت التعذيب.

وفي تقرير جديد عنوانه «أفغانستان: تعذيب السجناء السياسيين» تنشر منظمة العفو الدولية شهادات سجناء سياسيين سابقين أفادوا بأنهم تعرّضوا للتعذيب على أيدي أعوان أجهزة مخابرات الدولة. ويستشهد التقرير أيضاً بإفادات سجناء سابقين أنهم شاهدوا أعوان سوفيات يحضرون جلسات التعذيب.

ويتناول التقرير أيضاً بصورة محددة التعذيب والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان منذ أن تولى الرئيس بابراك كارمال الحكم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. ويورد التقرير بالتفصيل العمليات الواسعة لاعتقال الموظفين الحكوميين والمدرسين والتجار والطلاب، عارض بعضهم الحكومة باستخدام العنف، ولكن اعتقل غيرهم للاشتباه في اشتراكهم في المعارضة المسلحة.

ومن الشائع قيام أجهزة مخابرات الدولة بتعذيب السجناء في مراكز الاستجواب في كابول أو في المدن الاقليمية، إلا أن منظمة العفو الدولية قد أجرت مقابلات مع أشخاص عذبوا في سجون ومراكز عسكرية.

يحظر القانون الافغاني التعذيب. فقد صدقت أفغانستان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ووقعت على اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب. وقد طالبت منظمة العفو الدولية حكومة أفغانستان القيام بتحقيق علني في جميع الشكاوى والتقارير عن التعذيب من قبل قوات الأمن الافغانية، واتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة المعتقلين ومنع التعذيب. فحيث يثبت ارتكاب فعل من أفعال التعذيب، ينبغي اتخاذ اجراءات قضائية ضد المذنبين.

وقيل بأن التعذيب يشمل الضرب والصدمات الكهربائية في الأجزاء الحساسة من الجسم، والحرق بالسجائر، وسلخ الشعر من فروة الرأس. وأوردت النساء السجينات بأنهن قد عذبن، وفرضت عليهن مشاهدة تعذيب الرجال السجناء. وورد أن ثلاث نساء قد حبسن مع جثة ضحية تعذيب.

وأفاد كثيرون من السجناء أن أعوان سوفيات يحضرون عمليات التعذيب وأنهم في أغلب الأحيان يشتركون في الاستجواب، ولكنهم لا يشتركون بأنفسهم في تعذيب السجناء. وشهد طالب عمره ٢٦ عاماً أنه «خلال جميع مراحل الاستجواب، كان السوفيات حاضرين. وكان بإمكاني التعرف عليهم من وجوههم ومن لغتهم. وكانوا يعملون كمستشارين، ويصيغون الأسئلة. وخلال استجوابي، صاغوا الأسئلة وأملوها بالروسية على عون أجهزة مخابرات الدولة الذي كان يطرحها عليّ... فالتعذيب يجري على أيدي أعوان أجهزة مخابرات الدولة. ومع أن السوفيات كانوا حاضرين، إلا أنهم أعطوا الأوامر ولم يشتركوا في التعذيب بأنفسهم.»

ومنذ عام ١٩٧٩، أثارت منظمة العفو الدولية قلقها بشأن التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان مع حكومة افغانستان مرات عديدة، كان آخرها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٤، قدمت المنظمة مذكرة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص بشؤون أفغانستان عن حقوق الإنسان فيها، ودعت الرئيس كارمال إلى الرد عليها. ولم يرد أي رد على هذه المذكرات. وكتبت المنظمة أيضاً إلى رئيس الدولة السوفياتية أندريه جروميكو عن اشتراك الأعوان السوفيات في عمليات التعذيب في أفغانستان.

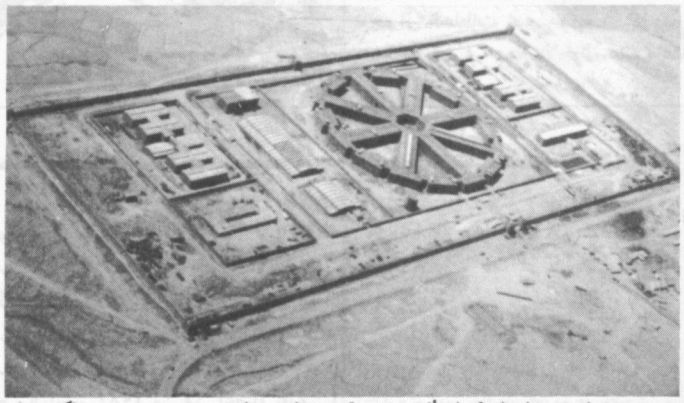

صورة جوية لسجن بول الشرقي في أفغانستان. وقد بني السجن ليستوعب ٥٠٠٠ سجين ولكن منظمة العفو الدولية تعتقد بأن فيه الآن حوالي ١٠,٠٠٠ سجين.

نفاذ الميثاق الافريقي

إن الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب هو الآن نافذ المفعول. فقد صدقت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على الميثاق، وأصبحت الدول الأطراف فيه ملتزمة به قانونياً في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.

وقد اعتمدت منظمة الوحدة الافريقية نص الميثاق بالاجماع خلال عام ١٩٨١. وهو ينص على حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحقوق التي تشكل أساس عمل منظمة العفو الدولية – الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للحبس أو للاعتقال التعسفي، والحق في محاكمة عادلة، والحق في حرية الرأي.

وبنفاذ الميثاق، ستنتخب الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية لجنة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتشمل مسؤولياتها تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بعدم احترام الميثاق.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالميثاق، كمبادرة إقليمية رئيسية لحماية حقوق الإنسان. وهي تشجع جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على أن تصبح أطرافاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

بوليفيا

احتمال إعادة فرض عقوبة الاعدام

يبدو أن حكومة بوليفيا تنظر الآن في اعادة فرض عقوبة الإعدام.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، كتبت منظمة العفو الدولية إلى الرئيس فكتور باز استنسورو تعرب عن قلقها بشأن تقارير تفيد بأن الكونجرس البوليفي بصدد دراسة اصلاح للدستور السياسي للدولة قد يعيد فرض عقوبة الاعدام بالنسبة لأنواع معينة من الجرائم.

فقد ألغيت عقوبة الاعدام في بوليفيا من الدستور السياسي للدولة في عام ١٩٦٧. وبالرغم من اعادة ادراجها في قانون العقوبات وقانون القضاء العسكري خلال السبعينات، لم يعدل الحظر الدستوري لعقوبة الاعدام واحتل مركز الاسبقية بالنسبة للتشريعات الأخرى.

وهناك الآن مشروعا قانونين معروضين على الكونجرس، يقترح كلاهما تعديل المادة ١٧ من الدستور السياسي للدولة لإعادة عقوبة الاعدام في حالات اختطاف القصر وقتلهم فيما بعد.

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى الحكومة البوليفية معربة عن معارضتها لعقوبة الإعدام، على أساس أنها تنتهك الحق في الحياة وأنها أقسى أشكال القسوة والعقاب غير الإنساني والحاط بالكرامة الإنسانية.

ولفتت منظمة العفو الدولية انتباه الحكومة إلى المادة ٤ من الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان، وبوليفيا طرف فيه الذي يحظر اعادة فرض عقوبة الاعدام في البلدان التي ألغتها.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع انحاء العالم أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

البيرو

Policarpio Condori Vargas

بوليكاربيو كوندوري فارجاس: مزارع وعامل من محافظة بونو عمره ٤٨ عاماً، وهو من بين ١١٥ سجيناً «اختفوا» في حزيران/يونيو ١٩٨٦، بعد أن سحقت قوات البيرو المسلحة ثلاث حركات عصيان في السجون.

أعتقل بوليكاربيو كوندوري فارجاس في منطقة كلانكاش الريفية في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٤ من قبل أعضاء محليين «لخفر الدفاع المدني»، وهي مجموعة من مجموعات كثيرة للفلاحين ينظمها الجيش لمقاومة رجال حرب العصابات المعروفة باسم «الطريق المشرق». وكان بوليكاربيو كوندوري في طريقه إلى قريته من مدينة بونو، حيث يعمل، لزيارة إبنته البالغة من العمر عشر سنوات. وقام من قبضوا عليه بتسليمه إلى الحرس المدني. وخلال الأسبوعين التاليين ورد أنه عذب بصورة منتظمة وأتهم بالارهاب.

وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات تدعم انكار بوليكاربيو كوندوري بأنه اشترك في أعمال العنف أو ساندها. وتعتقد المنظمة أنه اعتقل لأنه جاء من منطقة ريفية معروفة بنشاط رجال عصابات «الطريق المشرق» فيها.

ونقل بوليكاربيو كوندوري إلى جزيرة الفرونتن للسجناء. وكان قد طلب رسمياً نقله إلى سجن لوريجانشو قسم ١١-ب في داخل البلاد. ووصل إلى الفرونتن قبل ١٨ حزيران/يونيو بقليل، عندما نشبت عمليات العصيان المنسقة في سجون الفرونتن وسانتا باربارا ولوريجانشو.

وسحقت محاولات العصيان الثلاث مع خسارة فادحة في الأرواح. ففي الجناح الصناعي لسجن لوريجانشو حيث معظم السجناء من الموالين لحركة الطريق المشرق، قتلوا جميعهم وعددهم ١٢٤ سجيناً. واكتشف إعدام حوالي ١٠٠ سجين فوراً بعد استسلامهم. وفي سجن الفرونتن، اعترف ببقاء ٣٤ سجيناً على قيد الحياة، وهم موجودون حالياً في سجون داخل البلاد. وأفاد المسؤولون أن ٣٠ سجيناً قد ماتوا، وادعوا أن الجثث الباقية قد دفنت تحت حطام الزنزانات. وبعد مرور أكثر من ستة أشهر، وجدت أربع جثث فقط، ومازال ١١٥ سجيناً، بمن فيهم بوليكاربيو كوندوري، مفقودين.

وقد قدمت منظمة العفو الدولية أدلة إلى سلطات البيرو بأن كثيرين من الأحياء قد نقلوا إلى القاعدة الرئيسية التابعة للأسطول في كالاو، الا أن السجناء المفقودين لا يعرف عنهم شيء.

■ الرجاء إرسال خطابات تتسم بالكياسة تحث على معرفة مكان وجود بوليكاربيو كوندوري فارجاس وعلى إطلاق سراحه بإعتباره سجين رأي، أو معرفة أي شيء عنه. أكتب إلى:

President Alan Garcia Pérez/Presidente de la República del Péru/Palacio de Gobierno/Plaza de Armas s/n/Lima 1/Peru

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية باطلاق سراح ١٧٨ سجيناً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ممن تبنتهم أو قامت بالتحقيق بشأنهم. وتبنت ١٨٧ حالة جديدة.

بلغاريا

Kostadin Kalmakov

كوستادين كلماكوف هو مسيحي أصولي سجن سابقاً لرفضه الخدمة العسكرية، يقضي حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات.

يبلغ كوستادين كلماكوف ٥٦ عاماً من العمر. وهو عامل كهربائي من كرنوبات متزوج وله إبنان، قبض عليه في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢ في كرنوبات، وحوكم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ من قبل محكمة مقاطعة أجتومى بتهمة «نشر دعاية معادية للدولة»، بعد أن كتب بالطباشير على سور شعارات تحتج على حبس الرافضين لأداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير.

وكوستادين كلماكوف هو مسيحي أصولي يرفض حمل السلاح. وقد سجن في السابق لرفضه أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير. وسجن إبنه، وهو مسيحي أصولي أيضاً، أربع مرات أيضاً للسبب

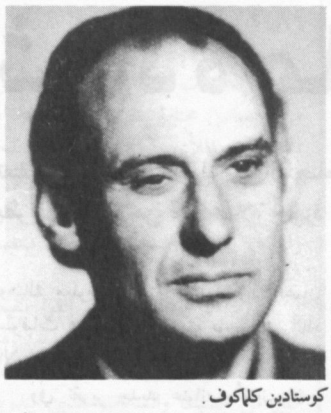

كوستادين كلماكوف.

نفسه. وحكم على كوستادين كلماكوف بالسجن لمدة أربع سنوات بمقتضى المادة ٢٠٨ من القانون الجنائي البلغاري. وأضيفت إلى هذا الحكم سنة أخرى من حكم سابق مع ايقاف التنفيذ لتعليقات عابرة أدلى بها عن نقص المواد الغذائية في بلغاريا.

وتلقت منظمة العفو الدولية ادعاءات بإساءة معاملة كوستادين كلماكوف وهو قيد الاعتقال، خاصة بعد أن اعترض على اعتبار يوم عيد الميلاد يوم عمل عادي في السجن. وهو ينفذ حالياً الحكم الصادر عليه في سجن بورجاس.

■ الرجاء إرسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد اطلاق سراحه إلى:

His Excellency Mr. Todor Zhivkov/Chairman of the State Council/Darzhaven Savet na Narodna Republika Bulgaria/Bul. Dondukov 2/Sofia/The People's Republic of Bulgaria.

وإلى: The Director of Burgas Prison/Nachalnikat/na Zatvora Bugas/The People's Republic of Bulgaria.

زمبابوي

Norman Zikhali

نورمان زخالي: سياسي معارض وزعيم عمالي سابق، معتقل دون توجيه تهمة إليه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، بمقتضى حالة الطوارىء في البلاد.

قبض موظفون في أجهزة المخابرات المركزية على نورمان زخالي، وهو عضو في اللجنة المركزية لحزب الأقلية – اتحاد الشعب الافريقي في زمبابوي (زابو)، في الطريق بين بولاوايو وبيتبردج في جنوب زمبابوي.

وقبض معه على إثنين آخرين من أعضاء اللجنة المركزية لاتحاد الشعب الأفريقي هما أنجلين ماسوكو ومولي ندلوفو. وكان جوشوا نكومو زعيم الحزب قد أرسل الثلاثة للتحقيق في أحداث عنف جرت بين الأحزاب في بيتبردج عقب اغتيال السناتور الحكومي موفن ندلوفو.

وصدرت بحق الثلاثة أوامر اعتقال بمقتضى صلاحيات قوانين الطوارىء (صيانة القانون والنظام)، التي تسمح بالاعتقال لمدد غير محدودة دون محاكمة. ثم نقلوا إلى سجن شيكوروبي في هراري. وأطلق سراح كل من أنجلين ماسوكو ومولي ندلوفو دون توجيه تهم إليهما خلال عام ١٩٨٥.

وقد قبض على ٨٠ شخصاً، معظمهم من مؤيدي اتحاد الشعب الأفريقي، نتيجة لاضطرابات بيتبردج. وأطلق سراح الجميع ما عدا ٢٢ شخصاً. قدم خمسة منهم للمحاكمة في تموز/يوليو ١٩٨٦ بتهمة قتل السناتور ندلوفو، ولكن قضت المحكمة ببراءتهم.

ويبدو أن أسباب اعتقال نورمان زخالي لا تشمل أي ادعاء باشتراكه في القتل أو العنف الذي ترتب على ذلك. ويظهر أنه اعتقل لسبب واحد، هو قيامه بمهامه كمسؤول في حزب أقلية قانوني مسالم.

ونورمان زخالي كان أحد رواد حركة اتحادات العمال الزمبابوية في الستينات باعتباره منظماً وطنياً لاتحادات عمال البناء والنجارة. وقد أعتقل ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٨ بسبب معارضته لحكومة روديسيا، وتبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي.

■ الرجاء إرسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد اطلاق سراحه إلى:

Hon. Robert Mugabe/Prime Minister of the Republic of Zimbabwe/Munhumutpa Building/Private Bag 7700/Couseway/samora Michel Avenue/Harare/Zimbabwe.

جمهورية المانيا الديمقراطية

عملية إفراج

أطلق سراح مايك وولف، وهو سجين رأي من جمهورية المانيا الديمقراطية، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وسمح له بالهجرة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

هذا وقد كان منع مندوب منظمة العفو الدولية من حضور محاكمة مايك وولف في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٦ (أنظر النشرة الاخبارية لآب/أغسطس)، حيث حكم بالسجن لمدة عامين ونصف لإعرابه بصورة سلمية عن رغبته في ترك البلاد.

ملف عن التعذيب

منظمة العفو الدولية

شيلي

إن ما يجعل قضية بابلو جويريرو قضية غير عادية ليس تعرّضه للتعذيب، بل إنقاذه من التعذيب بفضل التحرك السريع الحازم للقضاة المدنيين.

بابلو جويريرو هو طالب عمره ٢٣ عاماً، قبض عليه في ١ تموز/يوليو رجال يرتدون ملابس مدنية عرّفوا عن أنفسهم بانهم عملاء في شرطة أمن الدولة. أما رفيقه، فكتوريانو فيلوزو، فقد أطلقوا عليه النار ومات.

وروى بابلو جويريرو فيما بعد: «فجأة سمعت صوت صرير فرامل سيارة ثم طلقات رصاص. التفت لأرى ما يجري وأدركت أن طلقات الرصاص تتطاير من حولي... كان هناك حوالي ٣٠ منهم، جميعهم بالملابس المدنية. ودفعني خمسة منهم في سيارة كبيرة تحت المقعد الخلفي... وعصبوا عيني... وتراءى لي وكأنني في نفق لا مهرب منه، القوانين الوحيدة فيه هي تلك التي يضعونها هم، ولا عدل هناك، بل خراب وموت.»

ويوم القبض عليه، إلتمست عائلة بابلو جويريرو نيابة عنه أمراً قضائياً بالتحقيق في قانونية سجنه. وفي اليوم التالي، قرأ والده في الصحف تقارير تفيد أن بابلو جويريرو قد جرح، والتمس بأن يقدم إبنه إلى المحكمة لكي يجري فحصه طبياً.

بابلو جويريرو: «... من المشجع أن ينبعث من وسط هذا الرعب التضامن... فالتضامن هو هبة الإنسان التي يمكن اشهارها كسلاح ضد التعذيب والموت والخوف.»

لقد عذب بابلو جويريرو بقسوة: «خلال اليوم الثاني من التعذيب، أصبح الاستجواب أكثر تفصيلاً... ولما لم ترضيهم إجاباتي أرسلوني إلى «المشواة» وكانت هذه الحفلة أشد قسوة... وأخبروني ان البيان الرسمي ذكر بأن الرصاص قد أطلق عليّ وأنني جرحت، وأنه من السهل أن يقتلوني.»

في هذه الأثناء، وافق القضاة بتدخلهم السريع غير العادي وعلى الإلتماس بالتحقيق في قضيته، وأمروا باحضار بابلو جويريرو أمامهم، «للتأكد من حالته الصحية». ولاحظ بابلو جويريرو تغيراً فورياً في طريقة تعذيبه: «... تغيرت المعاملة تغيراً كبيراً وأبدوا اهتماماً بطعامي وصحتي.»

وفي اليوم التالي، ٤ تموز/يوليو، مثل بابلو جويريرو أمام المحكمة، وفحصه طبيب من معهد الطب الشرعي. وتبين من الفحص أن به كدمات وآثار جروح ناتجة عن اختراق الجلد وخدوش. وأمرت المحكمة فوراً بارسال بابلو جويريرو إلى مستشفى باروس لوكو. وهناك أظهرت الأشعة ستة ضلوع مكسورة واصابة في عموده الفقري.

طوال هذا الوقت كان يقوم على حراسته رجال شرطة أمن الدولة. وظهر ذلك اليوم، حاول أقرباؤه زيارته في المستشفى ولكن رجال الشرطة منعوهم من رؤيته. فاشتكوا إلى المحكمة، ونتيجة لذلك زار ثلاثة قضاة المستشفى. وعقب زيارتهم أمرت المحكمة بأن: «بابلو جويريرو ليس قيد الحبس الانفرادي ويجوز لوالديه أن يزوروه خلال أوقات الزيارة.»

في ٨ تموز/يوليو، وفي خطوة لم يسبق لها مثيل، بادر قضاة محكمة الاستئناف الذين نظروا في إلتماس التحقيق في قضيته، باتخاذ إجراءات قضائية ضد معذبيه. وأنكرت شرطة أمن الدولة علنا أنه عذب. وفي ٢١ تموز/يوليو، ردّ الجنرال أميرتو جوردن مدير شرطة أمن الدولة على مقالة تتناول القضية نشرتها مجلة المعارضة «كوز» بأن: «السجين السيد جويريرو قاوم عملية القبض عليه، ونتيجة لذلك أخضع بالقوة مما أدى إلى اصابته ببعض الكدمات... وبناء على ذلك لا يعاني جويريرو من أية ضلوع مكسورة أو إصابة في العمود الفقري كما زعم... وكذلك لم يتعرض لصدمات كهربائية أو لما أشارت إليه مجلتكم باسم «الغواصة»، وللعلم ليس في هذه المؤسسة أي تعذيب...» ورفع الجنرال جوردن قضية تشهير ضد محرر المجلة.

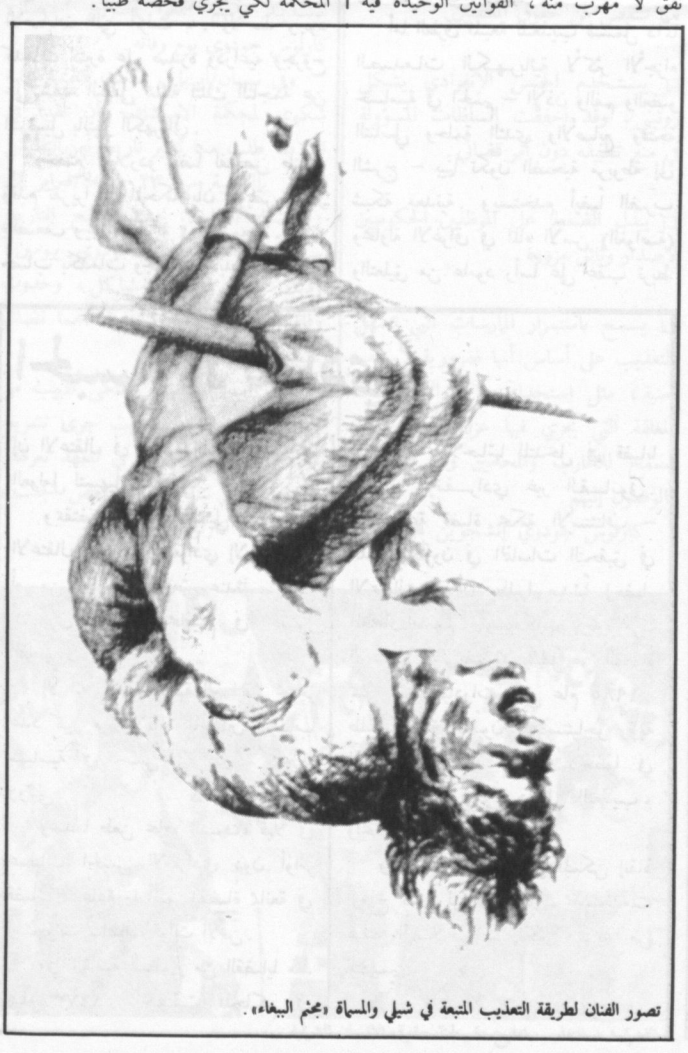

تصور الفنان لطريقة التعذيب المتبعة في شيلي والمسماة «مجثم البيغاء».

ولم يحدث أي تقدم في التحقيق في شكوى التعذيب. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ قال القاضي المدني أن لم يتم التوصل إلى اكتشاف الهوية الكاملة لمرتكبي الجريمة «نتيجة لاعاقة هذه المهمة، أي لرفض المشتبه بهم المثول أمام القاضي لاستجوابهم، ولعصيان الرؤساء لأوامر الأجهزة التي يعملون فيها، ولتدخل المدعي العام للمحكمة العسكرية الثالثة في سنتياجو [التي تدعي الولاية القضائية على القضية]. فقد قضت المحكمة العليا بوجوب نظر المحكمة العسكرية الثالثة في القضية.

ولا يزال بابلو جويريرو في السجن في انتظار المحاكمة بمقتضى قانون ضبط الأسلحة. إلا أن الاجراء السريع الذي اتخذه القضاة أنقذه من التعذيب. أما بالنسبة للآخرين فلم يكن هناك خلاص. فمنذ عام ١٩٨١ مات ١٠ أشخاص تحت التعذيب، كان أحدهم خوان أجوير بالستيروس.

اختفى خوان أجوير بعد أن اعتقلته الشرطة الرسمية مع شبان آخرين في أحد الأحياء الفقيرة قرب سنتياجو في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. وأطلق سراح الجميع دون توجيه تهم إليهم بعد أيام قليلة ما عدا خوان أجوير. وعمّ الذعر عندما أنكرت جميع فروع الشرطة وقوات الأمن احتجازه. وعقدت مسيرات تطالب بابرازه، ودعت الكنيسة الكاثوليكية إلى إطلاق سراحه. وفي ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر وجدت جثته مشوهة دون رأس في نهر قريب من سنتياجو.

شقيق خوان أجوير يتظاهر ضد اعتقال و «اختفاء» شقيقه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

وشهد أحد المعتقلين معه «بدأوا في استجواب الشاب الآخر، الذي اكتشفت فيما بعد أنه خوان أجوير. وسمعت أزيزاً عالياً من مولد الكهرباء. وانطلقت صرخة مرتفعة تبعها سكوت تام. ولاحظت أن العملاء الذين كانوا يقومون بالتعذيب أصبحوا فجأة شديدي الهياج. وقال أحدهم ما فحواه «لقد فقدنا إبن الزنا هذا» بينما قال آخر «لم يستطع التحمل...»

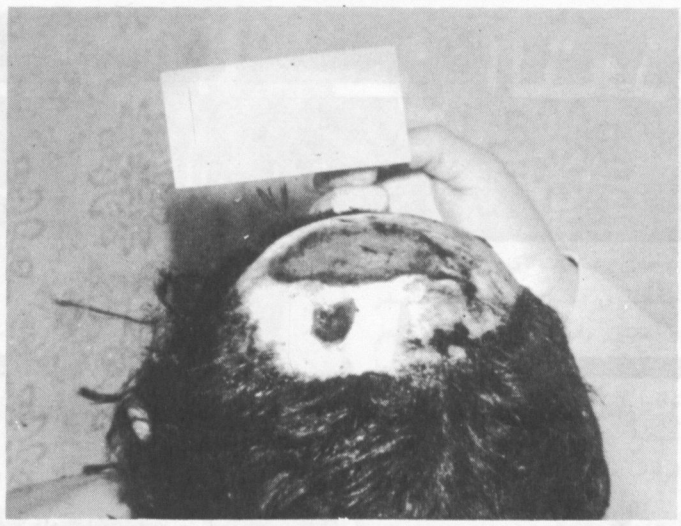

رأس رجل يدعي بأن الشرطة قطعت جزءاً من فروة رأسه عندما كان معتقلاً خلال مظاهرة احتجاج في إحدى الأحياء الفقيرة.

شهادة على التعذيب

في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٦. أعطى أبيلاردو مويا تورو، وهو صانع لوحات للتصوير ورجل أعمال في سنتياجو، الافادة التالية أمام قاضٍ مدني:

«قبض عليّ يوم الثلاثاء في ١٩ آب/اغسطس ١٩٨٦... أفراد من شرطة أمن الدولة كانوا في خمس سيارات. ولا أعلم إلى أين أخذوني. استجوبوني عن أسلحة وجدت في الشمال، لا أعلم عنها شيئاً... وقبض على ابني البالغ من العمر ٢٠ عاماً في المنطقة الشمالية لكاريزال قبل ثلاثة أسابيع.

الذين قبضوا عليّ قام كل منهم بتعذيبي، فركلوني وضربوني بأيديهم ووصلوا التيار الكهربائي بعضوي التناسلي وخصيتي. ووضعوا نوعاً من الحزام حول رأسي ووصلوه بالتيار الكهربائي. واستمر ذلك حتى الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم. وتكررت نفس العملية في اليوم التالي. وطوال الوقت بقيت عيناي معصوبتين بشريط لاصق حتى لا اتمكن من التعرف على من قبضوا عليّ. وأود هنا أن ألفت انتباهكم إلى أنهم أخذوني إلى طبيب كانت نتيجة فحصه استمرارهم في تعذيبي. وفي اليوم الثاني أو الثالث، أخذوني إلى مكان أظنه حقل لأنني سمعت خوار بقر.

بينما كنت على الأرض توالت ركلاتهم وضرباتهم، وبدأوا في انتزاع ملابسي. وهددوني باطلاق النار عليّ، حتى انني سمعت صوت طلقات رصاص. وفي نفس المكان، وضعوا رأسي في حوض ممتلىء بالماء. وبعد ذلك ارتديت ملابسي وأخذوني إلى مركز الاعتقال. وطوال أيام اعتقالي كنت أعاني من ضغوط نفسية... فقد أحضروا إبني وقالوا لي «سوف نقطعه إرباً.»

ولاحظ القاضي أن أبيلاردو كان يتكلم بصعوبة وقال أنه من الصعب عليه فهم ما يتلى عليه من أسئلة وذلك بسبب الاصابات التي أنزلت به. ولاحظ وجود كدمات كثيرة على صدره وذراعيه وجروح على شفته السفلى مماثلة لتلك الناجمة عن التوصيل بالتيار الكهربائي.

وخضع أبيلاردو أيضاً لفحص طبيب وقدم تقريراً إلى المحكمة بأن المريض يشعر بالضعف ويجد صعوبة في السمع، كما أنه مصاب بكدمات وجروح شديدة وكثيرة.

حظر التعذيب

يحظر القانون الشيلي استخدام التعذيب. وكثيراً ما أعلنت الحكومة العسكرية أن التوجيهات الرسمية تحظر بوضوح إكراه المعتقلين، وتشير بتقديم الفحص الطبي لهم عند وصولهم إلى مراكز الشرطة وطوال مدة الاعتقال.

ومع ذلك، بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ١٩٨٦، سجلت منظمات حقوق الإنسان المحلية ٨١ قضية تعذيب و ٣٦٩ قضية معاملة قاسية وغير إنسانية وحاطة بالكرامة. وعلى الأغلب أن يكون العدد الإجمالي أعلى من ذلك بكثير. ويخاف عدد كبير من الضحايا من الإفصاح عن حالتهم، معتقدين بأنهم سيهددون بالمزيد من العنف إذا اشتكوا.

ومنذ عام ١٩٧٣، تلقت منظمة العفو الدولية مئات الشهادات التفصيلية عن التعذيب، من أفراد اعتقلتهم سلطات الأمن الشيلية. ويستخدم التعذيب بشكل رئيسي لانتزاع المعلومات، كما أنه يستخدم لإرهاب المعارضة وردع المنتقدين.

وشملت الضحايا مناضلين سياسيين – عادة رجال ونساء تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٣٥ عاماً – وأصدقائهم ومعارفهم وأقاربهم. وجرى أيضاً تعذيب العاملين في مجال حقوق الإنسان، واعضاء النقابات، والزعماء المحليين، والعاملين في الكنيسة وسكان الأحياء الفقيرة.

أما الطرق المتبعة للتعذيب فتشمل دائماً الصدمات الكهربائية لأكثر الأجزاء حساسية في الجسم – الأذن والفم والعضو التناسلي وحلمة الثدي والأصابع وفتحة الشرج – بينما تكون الضحية مربوطة إلى شبكة معدنية. ويستخدم أيضاً الضرب ومحاولة الاغراق في الماء الآسن (الغواصة) والتعليق من عامود رأساً على عقب تربط

الحبس الانفرادي

إن الاعتقال في حبس إنفرادي هو أهم العوامل لتسهيل التعذيب.

وبمقتضى القانون الشيلي، لا يجوز الاعتقال في حبس إنفرادي إلا بناء على أمر من القاضي – وحتى عندئذ، ينبغي أن يرى المعتقلون محاميهم في حضور القاضي.

إلا أنه، من الناحية العملية، يحتجز عدد كبير من الأفراد المعتقلين لأسباب سياسية في حبس إنفرادي، كإجراء روتيني.

وعندما طعن محامو السجناء قبلاً في عمليات الحبس الإنفرادي دون أوامر قضائية، عادة ما أظهر القضاة ممانعة في استجواب سلطات قوات الأمن.

وفي الغالبية العظمى من القضايا منذ عام ١٩٧٣، اخفقت المحاكم في استخدام صلاحياتها للتدخل في قضايا الحبس الإنفرادي غير القانوني. وباستطاعة قضاة محكمة الاستئناف – الذين ينظرون في التماسات التحقيق في الاعتقال – أن يطلبوا مبدئياً إحضار المعتقل أمامهم، أو بإمكانهم زيارة مركز الاعتقال. ولم يقم الا القليل من القضاة بمثل هذه المبادرات. ففي عام ١٩٨٥، طلب قضاة مدنيون في سنتياجو رؤية المعتقلين في ١٠ حالات لاحظوا في بعض منها وجود دلائل التعذيب، واتخذوا إجراءات قضائية.

ولا شك أنه كان من الممكن إنقاذ أرواح كثيرة لو أن المحاكم استخدمت هذه الصلاحيات أكثر وبمزيد من التصميم.

حوله الذراعان والرجلان والحرق بالسجائر والتعذيب النفسي الشديد. ومن الوسائل الشائعة أيضاً الاغتصاب والإذلال الجنسي. يعتقل ضحايا التعذيب في حبس إنفرادي وتوضع أقنعة على رؤوسهم، أو تعصب أعينهم، وفي بعض الأحيان يتركون عراة.

والتعذيب ليس نتيجة تجاوزات معزولة لأفراد متطرفين من أعضاء قوات الأمن، بل هي ممارسة مقصودة ومتقنة الابتكار، كما توضحها الحقائق التالية:

□ غالباً ما يحضر الأطباء جلسات التعذيب للنصح عما إذا كان المعتقل قوياً بما يكفي لتحمل «العلاج»، ولانعاشه عند الضرورة.

□ هناك معدات مصممة خصيصاً ليستخدمها المعذبون.

□ إن أساليب المعذبين متطورة إلى حد يشير إلى أن مستخدميها خضعوا لتدريب جيد.

ويبدو أن كثيراً من الهيئات الحكومية تتغاضى عن هذه الممارسة سواء فعلياً أو سلبياً.

وتمنح قوانين الطوارىء، التي تطبق بصورة مستمرة ويجري تدعيمها بصورة تدريجية، أجهزة أمن الدولة صلاحيات كثيرة للقيام بعمليات الاعتقال والاحتجاز، بينما تنتقص من حقوق المعتقلين.

□ يستخدم الحبس الإنفرادي بشكل روتيني، وقد اخفقت السلطات المسؤولة في منع تطبيقه دون أمر قضائي.

□ يبذل الضغط على الموظفين الحكوميين لإصدار وثائق مزورة.

□ يسمح باستمرار الممارسات التي تسهل التعذيب على أساس أنها ضرورية لأسباب أمنية، مثل استخدام مراكز الاستجواب المغلقة التي يجري فيها عزل المعتقلين ولا يسمح للأقارب والمحامين وحتى للقضاة بالوصول إليهم.

كارلوس جودوي إتشجوين هو طالب عمره ٢٣ عاماً، مات عندما كان في عهدة الشرطة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥، في مدينة كوينتيرو الساحلية قرب فالباريزو. وادعت السلطات أنه مات من مرض القلب. إلا أن الشبان الذين اعتقلوا معه شهدوا بأنهم تعرضوا جميعاً للتعذيب الشديد وأنهم سمعوا «صراخ احتضار» كارلوس جودوي يوم وفاته.

وفي نيسان/أبريل، قدمت قاضية محلية شكوى لمحكمة الاستئناف بأن نقيباً في الشرطة طلب منها تغيير تاريخ أمر التفتيش المتعلق بالقضية من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٢٠ شباط/فبراير، بحيث يصبح التاريخ سابقاً لوفاة كارلوس جودوي بيومين، وذلك بسبب «وجود مشاكل، وحدوث وفاة» ولأن «رؤساءه يريدون دعماً قضائياً لعمليات الاعتقال».

وفي آب/أغسطس اشتكى طبيب من معهد الطب الشرعي حيث جرى تشريح الجثة، علنا بأن العاملين في المعهد تعرضوا للضغط لتغيير نتائج تشريح بعض الجثث، بما فيها جثة كارلوس جودوي.

مظاهرة ضد التعذيب خارج مقر لجنة حقوق الإنسان الشيلية.

قد تؤدي عمليات الاعتقال في شيلي إلى الحبس الإنفرادي والتعذيب على أيدي أجهزة الأمن.

المحاكم والتعذيب

عام ١٩٨٤، قدم مقرر الأمم المتحدة الخاص بشيلي تقريراً إلى الجمعية العمومية يفيد بأن: «الغالبية العظمى للشكاوى المقدمة إلى المحاكم ضد ضباط الشرطة والآخرين العاملين في أجهزة الأمن حول ارتكابهم للمخالفات قد أوقفت دون التعرف على المتهمين، ناهيك إدانتهم... ويبدو أن [المحاكم] ولاسيما المحاكم العسكرية، تعيق التحقيق على أساس إجرائي... مما يترتب عليه تمتع أجهزة الأمن التي تعمل خارج نطاق الرقابة القضائية بالحصانة في إرتكاب الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال التعذيب.»

وقد قبلت المحاكم دون جدال بأدلة على شكل بيان يوقعه المعتقل يدلي فيه بأنه خضع لمعاملة حسنة، حتى في الحالات التي تظهر فيها علامات واضحة على سوء المعاملة. وغالباً ما يفرض على المعتقلين توقيع بيانات كهذه تحت التعذيب وأعينهم معصوبة. وقد رفضت بعض المحاكم إدعاءات التعذيب لأن الضحية لم يستطع تسمية المعذب، فلأن معظم الضحايا تعصب عيونهم، ليست هناك وسيلة للتعرف على معذبيهم.

والتحقيقات القضائية في شكاوى التعذيب بطيئة جداً، وغالباً ما تقفل القضايا «لعدم توافر أدلة.» وقد مثل محامون، يعملون مع «أبرشية التضامن»، وهي منظمة لحقوق الإنسان تديرها الكنيسة في سنتياجو، مئات من الضحايا وعائلاتهم، وأعطوا الوصف التالي لمثل هذه القضايا: «تؤخذ الإفادات من الضحايا بعد وقت طويل، عندما تختفي آثار [التعذيب]. وفي بعض الحالات يمضي عام قبل إصدار الأمر بالفحص الطبي الشرعي. ويستدعى المعذبون فيما بعد فيفيدون ببساطة أن الإدعاءات باطلة وأن الشاكي عومل معاملة حسنة طوال مدة اعتقاله، كما هو مسجل في الوثيقة التي وقعها. وخلال التحقيق، يرفض القضاة بإصرار إجراء التحقيق الذي يطالب به [محامو الضحايا]. وينقل المشتبه بقيامهم بالتعذيب إلى أماكن بعيدة عن المحكمة. وبما أنهم يستخدمون دائماً أسماء مزيفة، ويتم إنكار حتى وجودهم. ولا يستدعى شهود الدعاء، وهم عادة معتقلون آخرون على الاطلاق. وفي المرات القليلة التي يذهب فيها المدعي العسكري إلى مكان التعذيب، تكون الأدوات المستخدمة مثل «المشواة» والمناخس الكهربائية وأعمدة التعليق وصفائح الماء(الغواصات) قد أزيلت. ومن ٢٣٥ شكوى صدرت بشأنها أحكام [بين عام ١٩٧٨ و ١٩٨٥]، انتهى معظمها إما باقفال ملفات القضايا مؤقتاً أو إلى الأبد، باستثناء ثلاث قضايا فقط نتجت عنها إدانات. ولكن هذه القضايا لم تكن متعلقة بتعذيب السجناء السياسيين، بل بمشتبه بهم بموجب القانون العادي.»

شهادة على التعذيب

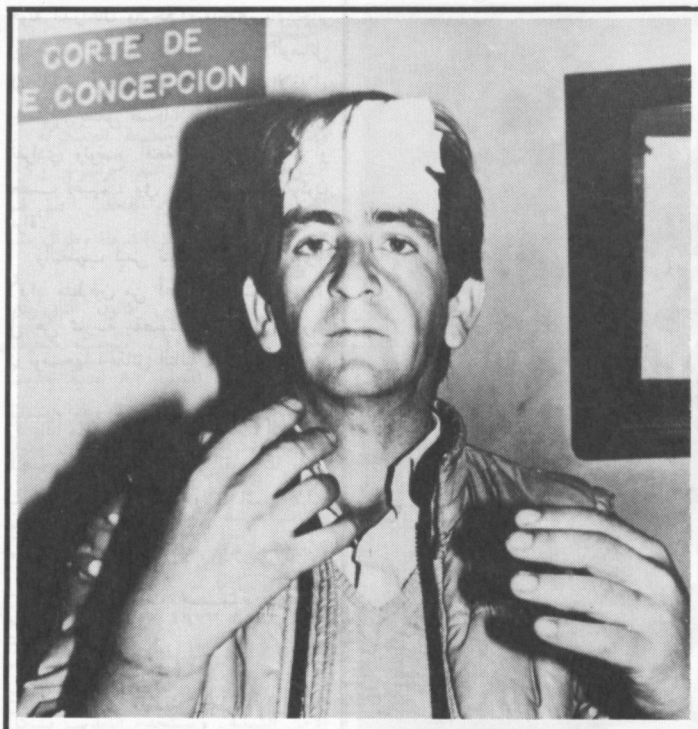

تستمر حالياً ممارسة التعذيب في شيلي. فقد اعتقل سيرجيو ريس أولات (إلى اليسار)، وهو ميكانيكي لأجهزة الغاز من مدينة لوتا، التي تقع قريباً من مدينة كونسبسيون عمره ٣٦ عاماً. وقد عذبته شرطة التحقيق الجنائي لمدة أربعة أيام في نيسان/أبريل ١٩٨٦. وعندما عرضت قضيته أمام القاضي، افرج عنه وعن معتقلين آخرين كانا معه. وفي الافادة التي قدمها للمحكمة، وصف سيرجيو ريس ما حدث له بعد أن قبض عليه في الشارع واقتيد إلى معسكر التحقيق: «لقد عصبوا عيني وكبلوا يدي بالحديد، وطلبوا مني نزع جميع ملابسي وألقوا بماء بارد على جسدي. ثم اخذوني إلى حجرة أخرى وعلقوني في عامود ورأسي يتدلى إلى أسفل في وضع يعرف «بمجثم الببغاء». وسألوني عن صناديق فيها أسلحة ومتفجرات، وعن أفراد لا أعرف عنهم شيئاً، وعن عمليات تفجير قنابل من المفروض أنني اشتركت فيها... ثم وضعوا قطعة قماش مبتل في فمي وبدأوا باعطائي صدمات كهربائية في أجزاء حساسة في جسدي مثل الجبهة والصدر والخصيتين وفتحة الشرج... ولا أعلم كم استمرت هذه العملية، لأنه عندما توقفوا كنت فاقداً للوعي تقريباً، وكل ما أستطيع تذكره هو أنني لم أتمكن من الوقوف.

«ومازال الجزء الأيسر من جسدي فاقداً للحس، ولا أستطيع ثني قبضتي لأن يدي متورمتان. كما أنني أجد صعوبة في المشي، وهناك جرح في جبهتي، وأشعر أنني منهك جسدياً. وقد تأثر سمعي وأعاني من صداع دائم، رغم مضي أكثر من ٩٠ ساعة على تعذيبي.

أعضاء الحركة النامية ضد التعذيب يتظاهرون خارج المركز الرئيسي المغلق للاستجواب التابع لشرطة أمن الدولة في سنتياجو، والمعروف باسم «شارع بورجونو». وهم بذلك يعرضون أنفسهم للخطر الشديد، إذ عادة ما تقمع مظاهراتهم بوحشية.

دليل على التعذيب

نادراً ما يحرز أي تقدم في التحقيقات بشأن شكاوى التعذيب في المحاكم. إذ يواجه المحققون القضائيون ومحامو الضحايا عوائق جمة، بما في ذلك الخطط المعقدة لإخفاء الجرائم. وبالرغم من ذلك، أمكن إثبات وقوع التعذيب في عدد من القضايا التي عرضت أمام المحاكم.

□ وجّهت اتهامات رسمية ضد خمسة جنود شرطة «بالعنف غير المبرر الذي أفضى إلى الموت»، في قضية كارلوس جودوي.

□ وفي التحقيق في موت راندولف سيجوفيا، الذي وجد ميتاً في أسفل جرف قرب مدينة كنسبسيون في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥ بعد أن قبضت عليه الشرطة المحلية، أثبت القاضي أنه لم يمت نتيجة سقوطه، ولكن بسبب إصابات داخلية كتلك الناجمة عن اعتداء جسدي. وادعت الشرطة أنه انتحر بعد الهرب من الاعتقال.

□ وقرر القضاة المدنيون الذين قاموا بالتحقيق في موت ماريو فرنانديز لوبز، البالغ من العمر ٥٥ عاماً، الذي كان عضوا نشطاً في الحزب المسيحي الديمقراطي، بأنه مات أثناء التعذيب على أيدي عملاء شرطة أمن الدولة بعد القبض عليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤. ووجهت التهم إلى إثنين من عملاء شرطة أمن الدولة. وكشف تشريح الجثة عن إصابات داخلية عنيفة بحيث أنها، حسب المصادر الطبية، «لا يمكن أن تنتج إلا عن عنف شديد كالإصطدام بسيارة مسرعة أو الضرب المتكرر الشديد بآلة صلبة.» ومع ذلك، بدا أن المدعي العام العسكري المسؤول عن المحاكمة قبل رواية شرطة أمن الدولة بأنه «ألقى بنفسه على قطعة من الأثاث ثم وقع على الأرض.» واسقطت الاتهامات، واطلق سراح العميلين دون شروط. وبعد النظر في دعاوى استئناف هذه القضية، قررت المحكمة العليا في حزيران/يونيو ١٩٨٦ وجوب استمرار المحاكمة.

اشتراك الاطباء في التعذيب

إن المعتقلين في حبس انفرادي لا يسمح لهم بفحص مستقل. وطبقاً للشهادات، فإن أكثر الأشكال شيوعاً للاتصال بالأطباء هو في مراكز الشرطة ومراكز الاستجواب، وللأسف، في غرف التعذيب. وغالباً ما يفحص الأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الطبي الضحايا للابلاغ عن إمكانية احتمالهم للتعذيب. وقد تلقت كلية الطب الشيلية اتهامات محددة ضد ٢٠ طبيباً. وتدرس لجنة اخلاقيات المهنة حالياً الأدلة ضد ستة منهم، وقد ادانت حتى الآن إثنين بسوء سلوك مهني خطير لاشتراكهم في جلسات التعذيب.

وفي وجه الأدلة المتزايدة حول اشتراك بعض الأطباء في عمليات التعذيب، أصدرت كلية الطب الشيلية عام ١٩٨٤ مدونة جديدة للسلوك المهني، تحظر الأطباء بشكل خاص من «تقديم المساعدة أو التغاضي عن أو الاشتراك في ممارسة التعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الانسانية أو الحاطة بالكرامة.»

ما يمكنك القيام به

تعتبر منظمة العفو الدولية أنه من الواجب تطبيق عدد من التدابير الضرورية – العلاجية والوقائية على السواء – لوضع حد للتعذيب في شيلي.

الرجاء كتابة خطابات تتسم بالكياسة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية حول حقوق الإنسان، مع إرسال نسخ منها إلى السفارة الشيلية في بلدك تدعو الحكومة إلى:

- إلغاء جميع قوانين الطوارىء التي تسهل انتهاك حقوق الإنسان
- ارجاع الحق الكامل في المثول أمام المحكمة
- وضع حد للحبس الإنفرادي دون أمر قضائي
- إلغاء جميع مراكز الاستجواب المغلقة
- تقديم أعضاء الوكالات الحكومية أو المتعاونين معهم والذين توجد دلائل لاشتراكهم في التعذيب، إلى القضاء.

الرجاء إرسال الخطابات إلى العنوان التالي:

Sr. Ricardo Martin, Presidente, Comision de Derechos Humanos, Teatinos 251, Of. 501, Santiago, Chile.

وارسال النسخ إلى: السفارة الشيلية أو المفوضية الدبلوماسية الشيلية في بلدك.

رواندا

إضطهاد طوائف دينية

حكم بالسجن على حوالي ٣٠٠ شخص في رواندا لمدد تتراوح ما بين ٤ و١٢ عاماً لانتمائهم إلى طوائف دينية غير قانونية. وأصدرت هذه الأحكام محاكم أمن الدولة في رواندا في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.

والمتهمون أعضاء في أربع طوائف دينية: التائبون لله، والمختارون، وحركة الاعتدال، وشهود يهوه. والجماعتان الأولتان هما جزء من حركة التجديد داخل الكنائس البروتستانتية لشرق أفريقيا، أما حركة الاعتدال فكان أعضاؤها في السابق ضمن كنيسة السبتيين.

وأدين ٢٩٨ متهما بتوزيع معلومات هدامة تشجع الأفراد على عدم الطاعة لأوامر الحكومة وعلى عقد اجتماعات غير قانونية. ومعظم الاتهامات ناشئة عن رفضهم الاشتراك في حفل رقص وغناء يمجد رئيس الجمهورية والحزب الحاكم ونشاط المجتمع المحلي. فقد جعلت «الحركة الثورية للتنمية الوطنية» الحاكمة مثل هذه النشاطات إجبارية، كما أن عضوية الحركة اجبارية لجميع مواطني رواندا.

وتلقى أعضاء جماعة شهود يهوه أقسى أحكام بالسجن وصلت إلى عشر سنوات وما فوق. وكان أبرز المتهمين أوجستين موراى ندوهيرا، وهو مدير عام سابق في وزارة التربية، وزوجته راشيل ندايشيمي، اللذين حكم عليهما بالسجن لمدة ١٢ عاماً. فقد قبض عليهما في آب/أغسطس ١٩٨٦، بعد أن رفض أوجستين موراى ندوهيرا توقيع وثيقة يشجب فيها آرائه الدينية. وكلاهما من أتباع شهود يهوه، وتعتبرهما منظمة العفو الدولية سجناء رأي.

وحكم على معظم المتهمين الآخرين بالسجن لمدة ثمان سنوات، أو لمدد أقل إذا وجد أنهم أميّون. أما البالغ عمرهم ١٦ عاماً أو أقل فقد حكم عليهم بالسجن لمدد تبلغ نصف أحكام الكبار.

عقوبة الاعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصدور الحكم بالإعدام على ٥٥ شخصاً في ثمانية بلدان، وبتنفيذ حكم الإعدام في ٤٧ شخصاً في ١٠ بلدان، خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

كوبا

القبض على مناضلين من أجل حقوق الإنسان

هناك خمسة من المناضلين من أجل حقوق الإنسان معتقلون لدى شرطة أمن الدولة الكوبية بتهم غير معروفة. وكانوا جميعهم قد قضوا في السابق احكاماً بالسجن لتهم سياسية.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنهم اعتقلوا بسبب محاولتهم لنشر انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا، وقد دعت الحكومة إلى اطلاق سراحهم فوراً ودون شروط.

وهناك تقارير بأن بعضهم قد أسيئت معاملتهم وهم قيد الاعتقال كما تعرضوا للضغط لتوقيع بيانات زائفة.

اعتقل خوسيه لويس ألفارادو دلجادو والدكتور دومنجو خورخي دلجادو كاسترو ما بين ٢٠ و٢٧ آب/أغسطس في هافانا. واعتقل إليزاردو سانشس سنتاكروز والدكتور أدولفو ريفيرو كارو وإنريك لاديسلاو جرناندیس منذز في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وقبض على إليزاردو سانشس بعد فترة قليلة من مقابلة أجراها معه صحفيون أجانب بشأن اللجنة الكوبية غير الرسمية لحقوق الإنسان، وبعد القبض على خوسيه لويس الفارادو والدكتور دلجادو، اللذين وصفهما ناطق حكومي بأنهما «ارهابيان محليان». وطلب ريكاردو بوفيل، رئيس اللجنة الكوبية لحقوق الإنسان وسجين رأي سابق، اللجوء السياسي في السفارة الفرنسية في هافانا في ٢٧ آب/أغسطس، حيث مازال هناك حتى الآن.

وقد أطلق سراح خوسيه لويس ألفارادو في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦، بعد أن أمضى أربع سنوات من حكم ست سنوات «لنشر دعاية معادية.» فقد أدلى بحديث إلى وكالة رويتر عن اطلاق سراحه وسراح سجناء سياسيين آخرين.

وأطلق مؤخراً سراح الدكتور دلجادو، وهو محام في الأبعينات، ويعتقد أنه الأمين والمستشار القانوني للجنة الكوبية لحقوق الإنسان، بعد أن أمضى خمس سنوات من حكم مدته ثمان سنوات «لانتهاك حقوق قوة أجنبية خارجة عن نطاق التشريع الوطني». فقد ورد أنه زار سفارة إكوادور مرتين بينما كان يعد دفاعاً عن أشخاص قبض عليهم لمحاولتهم طلب اللجوء السياسي في السفارة.

أما إنريك جرناندیس منذز، وهو أستاذ ودبلوماسي سابق عمره ٥١ عاماً، فقد ورد أنه سعى إلى اللجوء إلى سفارة البيرو في هافانا عام ١٩٨٠ مع آلاف من الكوبيين الآخرين. وكالآخرين، منح حق ترك البلاد بأمان، ولكن قبض عليه فور مغادرة السفارة، وحكم عليه فيما بعد بالسجن لمدة عامين «للخروج غير المشروع من البلاد.» ويقال أنه نائب رئيس اللجنة الكوبية لحقوق الإنسان.

وقبض على الدكتور أدولفو ريفيرو كارو، وهو محام ومدير سابق لعدد من المجلات الاشتراكية، خلال حادثة سفارة البيرو عام ١٩٨٠. فهو أيضاً حاول ترك كوبا فاعتقل لمدة ٢١ شهراً دون محاكمة، وأخطر بعد عام بأنه فرضت عليه غرامة وحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد. ويفاد أن الدكتور كارو هو أمين العلاقات الخارجية للجنة الكوبية لحقوق الإنسان.

أما إليزاردو سانشس، البالغ ٤٢ عاماً من العمر، فقد كان استاذ فلسفة في جامعة هافانا حتى طرده من الحزب الشيوعي عام ١٩٦٨. وقد قبض عليه أيضاً في نيسان/إبريل ١٩٨٠، وحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات بسبب آرائه المعادية للحكومة، وأطلق سراحه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وحتى وقت القبض عليه لآخر مرة، كان يحاول ترك كوبا قانونياً ليلحق بزوجته وأطفاله في الولايات المتحدة الأمريكية. ويفاد أنه نائب رئيس اللجنة الكوبية لحقوق الإنسان.

اعتقالات في موريتانيا

وردت تقارير عن الحكم بالسجن لمدد طويلة وبالنفي الداخلي على أكثر من ٢٠ شخصاً، لعقدهم اجتماعاً غير قانوني وتوزيع منشورات ضارة بالوحدة الوطنية. وشمل المتهمون، الذين حكم عليهم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، موظفين سابقين في الحكومة والجيش وأكاديميين وطلاب. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن البعض قد أسيئت معاملتهم.

ويعتقد بأن المقبوض عليهم يؤيدون حركة سياسية تعارض ما تعتبره تمييزاً سياسياً واجتماعياً من قبل الجماعة العرقية العربية – البربرية الحاكمة ضد سكان الجنوب السود. وفي أوائل العام، وزعت وثيقة خارج موريتانيا بعنوان «بيان عن الموريتانيين السود المضطهدين»، اتهمت حكومات الاستعمار وما بعد الاستعمار في موريتانيا بالتمييز ضد المجتمع المحلي الأسود، ولكن لا يبدو أنها تحرّض على العنف. وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن المحكوم عليهم قد يكونوا سجناء رأي.

كينيا

اعتقالات سياسية وتعذيب

تم القبض مؤخراً على أكثر من ١٠٠ شخص في كينيا، للاشتباه بمعارضتهم للحكومة. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأن عدداً منهم قد تعرّض للتعذيب.

هناك سبعة أشخاص معتقلون لمدد غير محددة ودون توجيه تهم أو محاكمة، بمقتضى قانون صيانة الأمن العام. وقد أدين ٤٠ شخصاً بتهمة التحريض على العصيان، وسجنوا لمدد تتراوح ما بين ١٥ شهراً وسبع سنوات، دون أن يمثلهم أحد في المحكمة. كما اعتقل آخرون في الحبس الانفرادي للاستجواب حتى خمسة أشهر، دون توجيه تهم أو اعتراف رسمي باعتقالهم.

وسعت السلطات الكينية على الأخص إلى قمع منظمة سرية اشتراكية معارضة تسمى «اتحاد الوطنيين لتحرير كينيا». فقد أصدر الاتحاد عدداً من المنشورات ينتقد فيها حكومة الرئيس موى، دعى في أحدها إلى الإطاحة بالحكومة عن طريق حرب العصابات.

وفي تموز/يوليو، أقر ثلاثة رجال بأنهم مذنبون لمحاولتهم تخريب خط السكك الحديدية بناء على تعليمات اتحاد الوطنيين.

ووردت تقارير بأن العديد من السجناء تعرضوا للتعذيب على أيدي شرطة الفرقة الخاصة في نيروبي لحملهم على «الاعتراف». وأفيد أن السجناء كانوا يحتجزون عراة في زنزانات مغمورة بالماء لمدد تتراوح ما بين يومين وسبعة أيام. وتلقت منظمة العفو الدولية أيضاً تقارير عن سجناء ضربوا بالعصي وحرموا من الطعام لمدة أيام واخضعوا لأساليب مختلفة لإرباكهم نفسياً.

ويشمل المعتقلون السياسيون السبعة أربعة أساتذة جامعيين – كاريوكي جاثيتو، ونجوتو كاريوكي، وكاتاما مكنجي، وموكارو نجانجا وهو سجين رأي سابق، ونيرى كيهورو، وهو محام. ولم تعط الحكومة سبباً لاعتقالهم سوى صيانة الأمن العام.

وأقر السجناء الأربعون، الذين شملوا موظفين حكوميين ورجال أعمال وأساتذة وطلاب، أنهم مذنبون بالتهم الموجهة إليهم مثل «حيازة منشورات تحرض على العصيان» و«إهمال الابلاغ عن جريمة» (أي وجود منظمة توزع منشورات تحرّض على العصيان).

والتمست منظمة العفو الدولية من السلطات القيام بتحقيق في شكاوى التعذيب. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعض هؤلاء السجناء هم سجناء رأي.

جنوب افريقيا

موجة من الاعتقالات في ترانسكاي

قبض على أكثر من ٥٠ طالباً من الطلاب الجامعيين والثانويين والنقاد المعروفين والمعارضين للفصل العنصري، دون تقديمهم للمحاكمة، خلال الأسابيع الأخيرة في مقاطعة ترانسكاى في جنوب أفريقيا.

ويحتجز بعض المقبوض عليهم في الحبس الانفرادي منذ شهر تموز/يوليو السابق بمقتضى قانون الأمن العام، الذي طبق في ترانسكاي خلال عام ١٩٧٧ ليحل قانون الأمن السابق لجنوب أفريقيا.

ويتوازى هذا القانون مع قوانين الأمن الحالية لجنوب أفريقيا، من ناحية السماح، مثلاً، لشرطة الأمن باحتجاز المعتقلين في الحبس الانفرادي، دون أن يتصل بهم أحد، لمدد غير محدودة.

وقد قبض على بعض المعتقلين بعد هجوم رجال حرب العصابات على مركز شرطة في أمتاتا، عاصمة ترانسكاى، مما أدى إلى مقتل عدد من الأشخاص. ومع ذلك، لم تقدم حتى الآن أية دلائل تربط هؤلاء المعتقلين بالهجوم. ويشمل المعتقلون سينود ماديليب وسيكيبو مبندولو، وهما من مؤيدي المؤتمر الأفريقي العام المحظور، اللذين أبقيا في الحبس الانفرادي بصورة مستمرة طوال سنتين في أواخر السبعينات، ثم اطلق سراحهما دون توجيه أية تهم إليهما.

وحدثت معظم عمليات اعتقال الطلاب في أيلول/سبتمبر، عقب محاولات لإحياء ذكرى حادثتين: موت الزعيم الأسود ستيف بيكو خلال الاعتقال عام ١٩٧٧، وقتل باتندوا ندندو أحد زعماء الطلبة السابقين، بالرصاص.

قتل باتندوا ندندو في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، بينما كان يحاول الهرب من قبضة بعض الأفراد، الذين ورد أنهم يعملون في جهاز أمن ترانسكاى. وعقب موته اعتقلت السلطات المحامين الذين تبنّوا قضيته، وكذلك الشهود على قتله. وزُعم أن باتندوا ندندو قد قتل بسبب نشاطه المناهض لسلطات ترانسكاى.

ولم تتخذ سلطات ترانسكاى أية اجراءات ضد المسؤولين عن قتله، حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، عندما اتهم ضابطان في شرطة الأمن بالقتل. ومع ذلك، لم يتم احتجازهما ولم يمثل إلا أحدهما أمام المحكمة لتوقيفه رسمياً. ثم اطلق سراحه دون أن يطلب منه دفع كفالة، بانتظار محاكمته في تاريخ لاحق.

واعتقل سبعة أشخاص في مكاتب مجلس كنائس ترانسكاى في أمتاتا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك أعضاء عاملين في المجلس وأفراد كانوا في زيارة للمكتب عندما قامت الشرطة بالاغارة عليه.

ولم تقدم السلطات أسباباً للاعتقالات، ولكن ورد أنهم ربما اعتقلوا لتوزيع كتيبات في الأسابيع الأخيرة تدعو إلى مقاطعة الذكرى العاشرة «للاستقلال» الإسمي لترانسكاى.

لقد أعلنت حكومة جنوب أفريقيا إستقلال ترانسكاى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦، ولكن لم يتم الاعتراف بها دولياً. ويمقتضى قانون الأمن

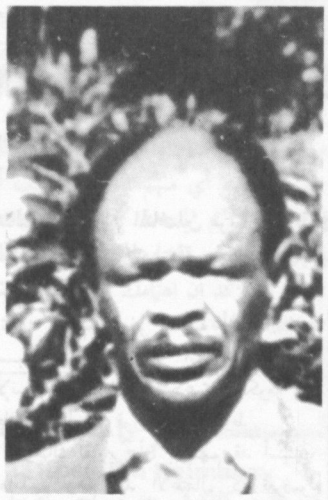

اعتقل سينود ماديليب دون محاكمة في مقاطعة ترانسكاى في جنوب أفريقيا.

العام لترانسكاى، يعتبر خيانة نشر الدعاية بأن ترانسكاى ماتزال جزءاً من جمهورية جنوب أفريقيا.

باراجواى

تعذيب الفلاحين وقتلهم

طبقاً لآخر التقارير، زادت انتهاكات حقوق الإنسان زيادة كبيرة خلال المنازعات على الأرض في باراجواى. ويواجه الفلاحون المشتركون في هذه المنازعات الاعتقال التعسفي والتعذيب. وقد قتل إثنان منهم.

إحدى هذه المنازعات شملت أكثر من ٤٠٠ عائلة لفلاحين معدمين يحتلون أرضاً في باريرو ٦ قرب خوان إ. أوليرى، في محافظة بارانيا العليا. وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦، وفي عملية مشتركة للقوات العسكرية وقوات الأمن وصلت فرقة تتألف من أكثر من ٣٠٠ جندي وشرطي إلى باريرو ٦، ومعها أمر طرد قضائي.

وخلال عملية الطرد اعتقل حوالي ٢٠ رجلاً، رغم موافقة الفلاحين على الانسحاب سلمياً من المنطقة إذا اعطوا أرضاً في مكان آخر.

وزعم أن المعتقلين قد ضربوا بحضور عائلاتهم، ثم سيقوا إلى معسكر عسكري مؤقت في مزرعة صاحب الأرض المتنازع عليها، حيث تم ربطهم إلى الأشجار.

وبالرغم من أن معظمهم قد أطلق سراحهم في اليوم التالي، فقد ترك خمسة رجال مربوطين إلى الأشجار لمدة أربعة أيام قبل أن يتم نقلهم إلى سجن تاكومبو في إسنسيون. وهناك اتهموا بالاستيلاء على أراض خاصة وعلى ماشية، وبالسرقة وبالتهديد بالموت. وأطلق سراحهم جميعاً خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وأسقطت التهم الموجهة إليهم.

فلاحون من باريرو ٦ يصلّون من أجل فرانشسكو مارتينيز وأوريليو سلفيرو. فقد قتل الرجلان خلال محاولة طرد سابقة في ١١ تموز/يوليو، عندما أطلق الجنود من القاعدة العسكرية في خوان إ. أوليرى النار على الفلاحين.

ويدعي عديد من الفلاحين المعتقلين أن رجال الشرطة والجيش ضربوهم بالهراوات والعصي وشتموهم بأنهم «قطاع طرق وشيوعيون». وذكروا أنهم ضربوا عدة مرات في اليوم ورميت عليهم مياه قذرة أو أوساخ من حين لآخر.

وطلبت منظمة العفو الدولية من حكومة باراجواى القيام بتحقيق كامل ومحايد في عمليات القتل، وأعربت عن قلقها البالغ بشأن تقارير التعذيب.

جمهورية الصين الشعبية

القبض على كاثوليك

تم القبض على أكثر من ٤٠ كاثوليكياً في محافظة هيباى في جمهورية الصين الشعبية في أيار/مايو ١٩٨٦.

وردت معلومات إلى منظمة العفو الدولية من مصادر مختلفة تفيد بأن عدداً من الشاحنات الملأى برجال الشرطة المسلحين من مكتب الأمن العام لأقليم كزنلو في مقاطعة هيباى، وصلت إلى قرية كبياو زاي في إقليم جاوشنج المجاور، في منتصف ليلة ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٦.

وورد أن رجال الشرطة القوا القبض على أكثر من ٤٠ كاثوليكياً، بمن فيهم خمسة قساوسة وراهبات مسنين وعدد كبير من الشبان والشابات الذين يتدربون في المعهد اللاهوتي غير الرسمي في كبياو زاي. وبعد القبض عليهم، وضعوا في الشاحنات وأخذوا عند الفجر إلى مدينة جاوشنج.

ووردت تقارير تفيد بأن الشرطة قامت بضرب هؤلاء الأشخاص في الشاحنات عندما بدأوا يرتلون الصلوات والترانيم. وزعم أن عدداً من شابات المعهد اللاهوتي قد عزلن عن الآخرين، وقيدت أذرع كل منهن بشجرة، وانتزعت ملابسهن «وأهنّ بكلمات بذيئة» لعدة ساعات «حتى أصبحت أذرعهن مشلولة». وكان من بين اللواتي اسيئت معاملتهن شابتان تتراوح أعمارهما ما بين ١٨ و ٢٠ عاماً، هما سونج كويزهن ووانج زونج.

وشمل المعتقلون الآخرون قسيسين هما الأب لوى كسيلو والأب جاو، وعمر كل منهما أكثر من ٧٥ عاماً، وثلاث راهبات مسنّات، هنّ الأخت زهاو وعمرها ٨٨ عاماً، والأخت سونج وعمرها أكثر من ٧٠ عاماً، والأخت شي شوكنج وعمرها ٧٨ عاماً. وورد أن معظم من قبض عليهم قد أطلق سراحهم بعد استجوابهم، بما في ذلك الأخت زهاو والأخت سونج، ولكن ورد أن القسيسين مازالا قيد الاعتقال.

ووردت تقارير أيضاً عن اعتقال الكاثوليك في محافظة هيباى خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو. وفي ٢٥ حزيران/يونيو، ورد اعتقال أربعة من طلاب معهد لاهوتي في قرية ذهبوا إليها لزيارة أسقف مريض هو زهاو شانفو، كان يمضي فترة نقاهة مع اسرة كاثوليكية هناك.

وطبقاً لتقرير ورد إلى منظمة العفو الدولية، قام موظفو الأمن العام بتفتيش ممتلكات ومنزل طلاب المعهد اللاهوتي، وصادروا كتبا وأشياء دينية.

ولم ترد أية أخبار عن طلاب المعهد اللاهوتي الأربعة منذ القبض عليهم، ويعتقد أنهم مازالوا قيد الاعتقال.